جمهورية إيران الإسلامية والمملكة المغربية

دراسة في علاقات البلدين السياسية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩

أ.م.د. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي
مركز الدراسات الإقليمية /جامعة الموصل
dr.mohammad_alobaidy@uomosul.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٩/٢ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/١١/٨

مستخلص البحث

اتسمت العلاقات الإيرانية – المغربية بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بحالة عدم الاستقرار نظرا لتكرار التوتر والقطيعة السياسية بين البلدين. فقد قطعت العلاقات بين الدولتين عام ١٩٨١ واستمرت على ذلك الحال لمدة عشر سنوات حتى عادت عام ١٩٩١، بعد جهود دبلوماسية حثيثة من قبل الجانبين، لتشهد بعدها العلاقات حالة من الاستقرار النسبي والتعاون استمرت حتى عام ٢٠٠٩ لتعود الى حالة التوتر ثم قطع العلاقات على خلفية عدد من الاتهامات التي ساقتها المغرب مبررة ذلك. بقيت العلاقات بين البلدين مقطوعة مدة سبع سنوات لتستأنف مرة أخرى أواخر عام ٢٠١٦، ولم يمض على استئنافها أكثر من عام ونصف حتى أعلن المغرب في ٢٠١٨/٥/١ عن قطع علاقاته السياسية مرة ثالثة مع إيران، متهماً الأخيرة بالتدخل بشؤونه الداخلية، ودعم جبهة البوليساريو، والتعاون مع الجزائر ضد المغرب.

الكلمات المفتاحية: إيران، المغرب، العلاقات الإيرانية – المغربية، العلاقات العربية – الإيرانية.

The Islamic Republic of Iran and the Kingdom of Morocco

A study of the political relations between the two countries after the Iranian revolution in 1979

Dr. Mohammed Abdulrahman Younis Al-Obeidy
Assistant Prof. /Regional Studies Center / University of Mosul

Abstract

The Iranian-Moroccan relations after the Iranian revolution of 1979 were characterized by instability, Due to the repetition of tension and political rupture between the two countries, Relations between the two countries broke off in 1981 and continued for 10 years until 1991, After vigorous diplomatic efforts by both sides, After which the relations will witness a situation of relative stability and cooperation that continued until 2009, To return to the state of tension and then cut ties against the backdrop of a number of accusations filed by Morocco justified it, Relations between the two countries have been cut off for seven years to resume again in late 2016, Its appeal lasted more than a year and a half until Morocco announced on May 1, 2018, that it would sever its political relations once again with Iran, Accusing the latter of interfering in its internal affairs, supporting the Polisario Front and cooperating with Algeria against Morocco.

Keywords: Iran, Morocco, Iranian-Moroccan relations, Arab-Iranian relations.

مقدمة :

للعلاقات العربية – الإيرانية تاريخ طويل من التوتر والصراع، ولعل علاقات دول المشرق العربي بإيران الأكثر تأثرا من دول المغرب العربي بحكم الموقع الجغرافي المجاور لها، وتاريخ العلاقات الطويل بين الجانبين، لذلك كتب عنها الكثير من الكتب والبحوث والدراسات التي تناولت جوانب عديدة من علاقات إيران الإقليمية بدول المشرق العربي وغطتها بشكل وافٍ.

أما فيما يخص علاقات إيران بدول المغرب العربي، فعلى الرغم من البعد الجغرافي بين الجانبين، فقد كانت لإيران علاقات متباينة معها، ولم تتميز عن مثيلاتها من دول المشرق العربي، فقد شهدت ايضا عدم الاستقرار وتعرضت للتوترات وغالبا ما كانت تشهد التأزم، ووصلت مرحلة قطع العلاقات مع معظم دول المغرب العربي، ففي الوقت الذي تشهد فيه العلاقات مع الجزائر تحسنا ملحوظا تسوء فيه مع المغرب، وكذلك الحال مع ليبيا التي لم تشهد استقرارا أيضا طوال المدة من عام ١٩٧٧ على خلفية قضية اختفاء الإمام موسى الصدر، أما العلاقات مع تونس فكانت هادئة واقرب الى الاستقرار منها الى التوتر ولعل ذلك يعود الى استقرار النظام السياسي في تونس وحرصه على تجنب الدخول في أيةّ نزاعات إقليمية تنعكس سلبا على علاقاتها الإقليمية والدولية، وتقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف .

ويمكن الإشارة إلى أن علاقات إيران مع دول المغرب العربي لم تنل من الاهتمام وتسليط الضوء ما يكفي من الدراسات والبحوث مقارنة مع دول المشرق العربي، ولم يكتب عنها سوى عدد قليل من البحوث والدراسات والمقالات، ولعل ذلك يعود الى ضعف هذه العلاقات مقارنة مع دول المشرق العربي التي تعيش حالة التوتر والصراع وتاريخ طويل من العلاقات غير المستقرة، ومجمل ذلك يعود الى البعد الجغرافي وتأثيره في العلاقات. يحاول هذا البحث تتبع مسار العلاقات الإيرانية

– المغربية بعد قيام الثورة الإيرانية، والتركيز على المراحل التي مرت بها من التحسن والتوتر والقطيعة السياسية، واهم العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة فيها، وابرز الجوانب التي شهدت تطورا في هذه العلاقات.

تم تقسيم البحث الى تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة اشتملت على أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث، تناول الباحث في التمهيد موجز العلاقات الإيرانية–المغربية قبل نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وتضمن المبحث الأول طبيعة العلاقات الإيرانية– المغربية بين عامي ١٩٧٩–١٩٩٧، بينما اهتم المبحث الثاني بمسار العلاقات الثنائية بين الدولتين في عهد الرئيس محمد خاتمي ١٩٩٧–٢٠٠٥،وعرج المبحث الثالث على العلاقات في عهد الرئيس محمود احمدي نجاد منذ عام ٢٠٠٥ والذي شهد قطع العلاقات بين البلدين عام ٢٠٠٩، وكرس المبحث الرابع لطبيعة ومسار العلاقات في عهد الرئيس حسن روحاني، ومحاولات استئنافها بعد عام ٢٠١٤.

موجز العلاقات الإيرانية–المغربية (١٩٥٦–١٩٧٩) :

تشغل العلاقات الإيرانية – المغربية حيزا مهما ضمن الإطار العام للعلاقات العربية – الإيرانية، فهي تعود الى عقد الخمسينيات من القرن العشرين عندما بدا أول تمثيل دبلوماسي بين البلدين عام ١٩٥٦،وأخذت هذه العلاقات منحاً ايجابياً في السنوات اللاحقة وتطور الأوضاع الإقليمية والدولية.

لقد أسهمت عدد من العوامل في بلورة وتطور هذه العلاقات، في مقدمتها طبيعة النظام السياسي الملكي في كلا البلدين الذي شكل عاملا داعماً لهذه العلاقات كونهما يلتقيان في التوجهات السياسية الخارجية العامة وتلتقي توجهاتهم مع التوجهات الغربية، فضلا عن العلاقات الشخصية التي كانت تربط الشاه محمد رضا بهلوي(١٩٤١–١٩٧٩)بالملك الحسن الثاني(١٩٦١–١٩٩٩)،الى جانب سعي إيران نحو إيجاد منطقة نفوذ ومصالح لها ضمن الرقعة الجغرافية العربية بعد

انحسار المد القومي وتراجعه بعد عام ١٩٦٧ على خلفية حرب حزيران، ومن ثم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر(١٩٥٢-١٩٧٠) عام ١٩٧٠،فقد كانت توجهات عبدالناصر القومية الوحدوية عقبة أمام إيران في سعيها لتعزيز نفوذها في المنطقة العربية، لذلك كان تراجع المد القومي العربي عاملا مهما وداعما لإيران في القيام بدور ملء الفراغ بعد تراجع الدور المصري وانحساره، واعتماد سياسة بناء علاقات ومصالح مع الدول العربية والإسلامية حتى وان كانت بعيدة جغرافيا كما هو الحال بالنسبة لدول المغرب العربي[١].

وانطلاقا من التوجهات الإيرانية هذه حظيت العلاقات بعدد من المعاهدات والاتفاقيات بين الجانبين شملت جوانب متنوعة من التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، علاوة على توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية في المجال الاقتصادي منها، ففي شهر حزيران من عام ١٩٦٦ تم التوقيع على أربع اتفاقيات لإلغاء التأشيرات بين البلدين، وأخرى في مجال التعاون العلمي والتقني، واتفاقية تجارية، فضلا عن اتفاقية في مجال تحقيق الشفافية، وفي عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧ تم التوقيع على اتفاقيتين لتمويل عدد من المشاريع الاقتصادية والتنموية في المغرب[٢].الى جانب ذلك وقعت إيران والمغرب فضلا عن السعودية وفرنسا على اتفاق تعاون امني رباعي أطلق علية مجموعة (نادي السافاري)عام ١٩٧٥[٣] وعلى الرغم من التحسن وتطور هذه العلاقات فإنها واجهت عدداً من المعوقات والتحديات التي انعكست عليها سلبا وأسهمت في توترها في بعض الأحيان، ومنها موقف المغرب من قضية الجزر العربية الثلاث والتي تؤيد حق دولة الإمارات العربية المتحدة فيها، وكذلك صفقة الطائرات الأمريكية نوع فانتوم مع إيران والتي طالبت بها المغرب وأصرت على الحصول عليها كان لها تأثير مباشر وسببا في تعكير صفو علاقات البلدين[٤]. لكنها كانت مستقرة مقارنة بما أضحت عليه بعد عام ١٩٧٩واستمرت هذه العلاقات على هذا النحو حتى قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩.

وفي ظل الاحتجاجات التي شهدتها إيران قبيل نجاح الثورة عام ١٩٧٩ حاول المغرب القيام بوساطة من اجل حل الأزمة بين الشاه والمعارضة الإيرانية التي يقودها الإمام الخميني، وقد بعث الملك الحسن الثاني مستشاره الخاص عبدالهادي بوطالب الى إيران للقاء وفد من المعارضة الإيرانية التي كان يمثلها كاظم شريعت مداري نيابة عن الإمام الخميني، وقد نقل بوطالب مطالب المعارضة الى الملك الحسن الثاني الذي بدوره عرضها على الشاه لكن محاولات الملك الحسن الثاني لم تنجح في ثني المعارضة الإيرانية عن هدفها تغيير نظام الشاه وإقامة نظام حكم إسلامي، وأمام استمرار الشعب الإيراني في مظاهراته وإصراره على تحقيق أهدافه لم يجد الشاه سوى الفرار من البلاد وتركها للمعارضة التي نجحت في إسقاط النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري الإسلامي في الأول من نيسان/ ابريل ١٩٧٩[٥].

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الإيرانية – المغربية ١٩٧٩-١٩٩٧:

بدأت ملامح التوتر والتراجع في العلاقات الإيرانية–المغربية تظهر مع بدايات عهد الثورة الإيرانية والنظام السياسي الجديد في إيران بعد نجاح الثورة الإيرانية، ولعل اختلاف النظامين السياسيين وتوجهاتهما الفكرية في كلا البلدين يأتي في مقدمة الأسباب التي أسهمت في تباعد الجانبين عن بعضهما، وانعكس بشكل مباشر على موقف المغرب من الثورة الإيرانية ونظامها الجديد وهو ما يفسر عدم ترحيب المغرب بالثورة الإيرانية والنظام الجمهوري الذي أعلن عن قيامه بعد نجاح الثورة، ولقد وقفت عدة عوامل أخرى ايضا خلف توتر العلاقات بين البلدين ومن ثم حدوث القطيعة السياسية بينهما طيلة عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وفي مقدمة هذه العوامل استقبال المغرب للشاه محمد رضا بهلوي واستضافته من لدن الملك الحسن الثاني الذي كانت تربطه علاقات شخصية وصداقة جيدة مع الشاه مما أثار حفيظة الحكومة الإيرانية والتي عدته عملا موجها ضدها، وقد أسهم هذا الموقف بدفع علاقات البلدين نحو التأزم تدريجيا [٦]،وهذا التوتر أيضا دفع إيران للاعتراف

بجبهة البوليساريو[٧] كممثل رسمي عن إقليم الصحراء الغربية[٨] . فضلا عما سبق كان لموقف المغرب الداعم للعراق في حربه ضد إيران سببا اخر يضاف الى الأسباب السابقة في دفع العلاقات نحو القطيعة، لاسيما وان المغرب أعرب عن وقوفه الى جانب العراق في هذه الحرب، وفي القمة العربية التي عقدت في مدينة فاس المغربية عام ١٩٨٢، عبّر المغرب عن موقفه وتأييده لتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين البلدان العربية في حال رفضت إيران إيقاف الحرب، واتجهت المغرب نحو تفعيل علاقاتها التجارية مع العراق كونه كان يمدها بكميات كبيرة من النفط، هذا الى جانب الخلاف في توجهات كلا النظامين السياسية والفكرية، والذي انعكس بدوره على مواقفهما من القضايا الإقليمية والدولية، كلها أمور أسهمت بشكل مباشر في قطع العلاقات بين البلدين عام ١٩٨١[٩].

استمر قطع العلاقات بين البلدين مدة عشر سنوات منذ عام ١٩٨١ ولغاية ١٩٩١ التي شهدت بداية الانفراج وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إبان عهد الرئيس الإيراني علي اكبر هاشمي رافسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧)، ولعل الانفتاح الذي شهدته السياسة الخارجية الإيرانية كان سببا في انفراج العلاقات مع المغرب، فقد أسهمت العوامل المحلية والإقليمية والدولية في حمل الرئيس الإيراني رافسنجاني على تغيير سياسته الخارجية، ولعل في مقدمتها انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٨، ووفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٩،وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١،وهذه الأسباب في مجملها دفعت برافسنجاني نحو السعي باتجاه الانفتاح في علاقات إيران الخارجية، واعتماد سياسة جديدة قائمة على تحقيق المصالح الإيرانية الاقتصادية والسياسية بالشكل الذي يعيد علاقات إيران من جديد ويسهم في بناء اقتصادها وإعادة مكانتها ودورها على المستويين الإقليمي والدولي، فلم يعد هناك فائدة من الاستمرار على السياسات السابقة، فقد أنهكت الحرب الاقتصاد الإيراني، وكان لمبدأ تصدير الثورة انعكاسات سلبية على السياسة الخارجية الإيرانية، فضلا

عن تفكك الاتحاد السوفيتي فتح المجال لإيران للتفكير والبحث عن دور إقليمي ضمن النطاق الجغرافي السياسي. فضلا عما سبق فقد جمدت إيران اعترافها بجبهة البوليساريو وأعربت عن دعمها وتأييدها لحل قضية الصحراء الغربية عن طريق الأمم المتحدة[١٠]،الى جانب ذلك أخذت علاقات إيران بالجزائر باتجاه التوتر ومن ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٩٣ على خلفية إلغاء الجزائر للانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١ والتي فازت بها جبهة الإنقاذ الجزائرية الإسلامية والتي كانت تؤيدها إيران بحكم تقارب توجهاتهما الاسلامية [١١]. وكانت حرب الخليج الثانية عاملاً إضافياً داعماً للانفتاح الإيراني تجاه الدول العربية بعدما خفت حدة التهديد الإيراني من وجهة نظر دول الجوار العربية ،ووقوف إيران مع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يخص الكويت، فكانت فرصة مشجعة أمام إيران والمغرب للنظر في إعادة علاقاتهما الثنائية[١٢]. وقد تم الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وفتح السفارات إبان انعقاد القمة الإسلامية في العاصمة السنغالية دكار عام ١٩٩١[١٣].

انعكس استئناف العلاقات الثنائية بين الدولتين على علاقاتهما التجارية والاقتصادية، فقد وقعا على عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية عام ١٩٩٥،ورغم كونها لم ترق الى مستوى طموح كلا الدولتين فإنها كانت بمثابة انطلاقة نحو تطوير وتعزيز هذه العلاقات والسير بها نحو الأفضل في المدى المنظور[١٤].

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية – المغربية في عهد الرئيس محمد خاتمي ١٩٩٧-٢٠٠٥:

يعد تحسن العلاقات الإيرانية – العربية ومنها مع المغرب خاصة من السمات المميزة للسياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس محمد خاتمي ، كونها جاءت في خضم الانفتاح الواسع الذي تبنته إدارة الرئيس خاتمي، وعكست رغبة حقيقية إيرانية في بناء علاقات دولية قائمة على المصالح المتبادلة، واحترام الآخر وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ومحاولة إزالة كل العوائق وتجاوز التحديات التي كانت تحول دون تطوير علاقات إيران الخارجية ،وإعادة بناء الثقة مع تلك الدول وتغيير الصورة التي رسمت حول إيران كونها عامل عدم استقرار، الى صورة مغايرة عما كانت عليه، وهذا الذي يفسر مدى الانفتاح والنجاح الذي حققته السياسة الخارجية في عهد الرئيس محمد خاتمي مقارنة بغيره من الرؤساء الإيرانيين الذين سبقوه وحتى من أتوا من بعده.

فعلى الرغم من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمغرب عام ١٩٩١ في عهد الرئيس رافسنجاني، لكنها لم تشهد التطور الذي كان يرتجى منها بعد تلك القطيعة، فلم يشهد البلدان زيارات متبادلة لمسؤولين رسميين او حتى التوقيع على مذكرات تفاهم او تعاون او اتفاقيات مهمة بين البلدين حتى عام ١٩٩٧ عندما زار وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي المغرب، اي بعد ست سنوات من استئناف العلاقات بينهما ولعل ذلك يعود الى وجود قلق وعدم ثقة في تفعيل وتطوير هذه العلاقات وتوجس الجانب المغربي وتخوفه من عودة ايران الى ممارسة النشاطات التي تصفها المغرب بأنها تسهم في زعزعة امن واستقرار المغرب داخليا في إشارة الى إثارة النزعة الطائفية عن طريق تقديم الدعم لعدد من الجمعيات والأشخاص الذين ينسجمون مع التوجه الفكري لإيران ،وهذا ما يفسر تأخر تبادل الزيارات الرسمية[١٥].

وعلى الرغم مما سبق تم التوقيع عام ١٩٩٧على مجموعة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والصحية والنقل وفي مجال التنمية الصناعية للحرف التقليدية، وقد تعززت العلاقات بين الدولتين عقب زيارة مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإيراني الى المغرب عام ٢٠٠٠ ،وتوقيعه على عدد من الاتفاقيات في مجال الاستثمار المتبادل، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،والتبادل التجاري والثقافي والتقني.

على أن مظاهر تحسن العلاقات بدأت تتضح عن طريق التبادل التجاري بين الدولتين، فاتفق الجانبان على قيام إيران باستيراد الفوسفات المغربي مقابل تصدير التمر والفستق ومواد وصناعات أخرى الى المغرب، وفي إشارة الى زيادة نسبة التبادل التجاري بين البلدين صرح مدير المكتب التجاري الإيراني ان صادرات إيران غير النفطية الى المغرب عام ٢٠٠١ تجاوزت نسبة ٤٥% وهذا دليل يعكس مدى التطور الذي شهدته العلاقات التجارية بين البلدين [١٦].

وفي ظل هذا التطور قام عبدالرحمن اليوسفي رئيس الوزراء المغربي بزيارة إيران عام ٢٠٠١ اي بعد أربع سنوات من زيارة ولايتي للمغرب، وعلى الرغم من تأخر زيارة الوفد المغربي الى ايران فقد عدها بعض المراقبون من مؤشرات انفتاح وتطور علاقات البلدين وخاصة من الجانب المغربي، وقد وقع الجانبان أيضا على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، واستمرت علاقات البلدين بالتطور والنمو وتعززت بالزيارات الرسمية المتبادلة، فقام كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني بزيارة المغرب عام ٢٠٠٤،واتفق الجانبان على تفعيل العلاقات في مجالات الصناعة والتجارة والاستثمار والنقل الجوي، وتأسيس مجلس أعمال مغربي–إيراني، يعمل من اجل إقامة المشاريع الإنتاجية المشتركة، والبحث في السبل الممكنة لتوسيع التبادل التجاري بين البلدين. ووفقا لهذه الاتفاقيات شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية نموا ملحوظا عكس فاعلية هذه الاتفاقيات وجدية الجانبين في تطوير علاقاتهما الثنائية[١٧].

أما في المجال الثقافي فقد شهدت علاقات البلدين تطورا نسبيا عكس الانفتاح في هذا الجانب عن طريق النشاطات الثقافية المتبادلة كتشجيع الطلبة المغاربة على الدراسة في الجامعات الإيرانية ودعمهم بالمنح المالية، واستقدام الأساتذة الإيرانيين لتدريس اللغة الفارسية في عدد من الجامعات المغربية، وإقامة عدد من معارض الكتب والتي اشتركت فيها دور النشر الإيرانية، فضلا عن النشاطات الفنية التي كانت السفارة الإيرانية في الرباط تقيمها او تدعمها في المغرب، ومنها إقامة المعارض الفنية للوحات الآيات القرآنية والتي تمت إقامتها سواء في السفارة الإيرانية او عدد من المدن المغربية كمدينة تطوان شمال المغرب عام٢٠٠٤[١٨].

وعكس توسع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتصاعد وتيرة الزيارات الرسمية بينهما إبان عهد الرئيس محمد خاتمي مدى ما وصلت إليه العلاقات الإيرانية– المغربية من تحسن وتطور وثقة بينهما، أسهمت بشكل مباشر في صياغة ورسم هذه العلاقات وفق مبدأ المصالح المتبادلة واحترام الآخر وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها ، والالتزام بالقوانين الدولية ورعاية مصالح كل منها، وهذا لم تشهده السنوات اللاحقة.

المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية–المغربية في عهد الرئيس محمود احمدي نجاد٢٠٠٥–٢٠١٣ :

استمرت علاقات الطرفين إبان حكم الرئيس محمود احمدي نجاد ولكن ليس بنفس الوتيرة التي كانت عليها في عهد الرئيس محمد خاتمي حتى عام ٢٠٠٩، وأثناء مدة الدورة الأولى لحكم الرئيس نجاد المدة من عام ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٩ ،شهدت زيارات رسمية لكلا البلدين منها زيارة محمد بن عيسى وزير الخارجية المغربي الى إيران عام ٢٠٠٦ والتقى خلالها بالرئيس نجاد، أعقبتها زيارة منوشهر متقي وزير الخارجية الإيراني الى المغرب عام ٢٠٠٧، وقيام عبدالواحد الراضي رئيس البرلمان المغربي بزيارة إيران في العام ذاته كجهد دبلوماسي لإدامة التواصل وتطوير العلاقات بين البلدين، وامتد هذا النشاط والعلاقات الى المستوى الشعبي والحزبي،

عندما توجه الى إيران كل من سعدالدين العثماني رئيس حزب العدالة والتنمية المغربي ومحمد اليازغي رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي للمشاركة في أعمال المؤتمر الذي نظمه حزب المشاركة الإيراني بزعامة محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس محمد خاتمي ذات التوجه الإصلاحي، والتقى زعيما الحزبين المغربيين بعدد من المسؤولين الحكوميين في إيران ومنهم في رئاسة الجهورية الإيرانية، فضلا عن مسؤولي مراكز الأبحاث في العاصمة الإيرانية طهران، وعلماء الحوزات الدينية[١٩].

تكللت الزيارات الرسمية بين البلدين بتوقيع كل من محمد بن عيسى وزير الشؤون الخارجية المغربي ونظيره الإيراني منوشهر متقي في الخامس من شباط/فبراير عام ٢٠٠٧ على اتفاقية سياسية، تضمنت دعم وتطوير علاقات البلدين، وتنسيق المواقف فيما يخص القضايا الإقليمية والدولية وفق مبادئ وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإجراء المشاورات الثنائية كلما اقتضت الحاجة الى ذلك، والتأكيد على أهمية احترام خصوصية الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، وفقا لهذا الاتفاق تم تشكيل عدد من اللجان لمتابعة تفعيل ودعم وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية وغيرها بالشكل الذي يسهم في تعجيل تطوير العلاقات بين البلدين [٢٠].

ويمكن القول ان الجانب الثقافي حظي بأهمية مميزة في هذه العلاقات عن طريق كثرة الأنشطة الثقافية التي كانت تقام من قبل الجانبين ولاسيما في المغرب ،كمعارض الفنون واللوحات الجمالية والآيات القرآنية، ومختلف الفنون الإبداعية، فضلا عن مهرجان السينما الذي كانت تقيمه السفارة الإيرانية في الرباط لعرض ابرز الأفلام الإيرانية، وعدد من ورش العمل التي تجسد الحرف الشعبية في إيران، هذا الى جانب توقيع اتفاقيات التعاون والتبادل العلمي الأكاديمي بين البلدين وخاصة على مستوى التعليم العالي بين الجامعات الإيرانية والمغربية، علاوة على اللقاءات الثقافية بين مسؤولي البلدين في هذا المجال، ومنها اللقاءات بين ممثلي اللجان والمنظمات الشبابية والإعلامية والنشاطات التي تتعلق بالمرأة والطفل

وغيرها. وقد أشاد وحيد احمدي السفير الإيراني في المغرب بأهمية هذه النشاطات ودورها في تنمية وتعزيز التفاعل والتواصل بين البلدان الإسلامية. والحال هذا ينطبق على الجانب الإسلامي والديني بين البلدين الذي شهد ايضا زيارات متبادلة لمسؤوليه وحضور المناسبات الدينية والدروس الحسينية التي كانت تقام منذ عهد الملك الحسن الثاني[٢١].

كان من المتوقع ان لا تستمر علاقات البلدين بمنحها الايجابي هذا طويلا حالها حال العلاقات معظم الدول العربية مع إيران، فالصفة التي لازمت العلاقات العربية – الإيرانية في تاريخها الطويل هو عدم الاستقرار والتوتر المستمر والقطيعة السياسية، وكانت حبيسة التوجس الدائم والصراع المباشر وغير المباشر، وعليه لم يختلف واقع العلاقات المغربية – الإيرانية عن بقية علاقات الدول العربية مع إيران، لذلك لم تستمر علاقات البلدين طويلا وسرعان ما بدأت تسير باتجاه التوتر والقطيعة السياسية.

وبناء عليه أعلن المغرب وعلى لسان الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية المغربية عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في السادس من شهر آذار عام ٢٠٠٩ على خلفية الأزمة البحرينية التي نشبت جراء تصريح ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني والذي عد فيه البحرين جزءً من التراب الإيراني، الأمر الذي أدانته المغرب وعدته تجاوزا على سيادة البحرين كدولة عربية، وقد تطور هذا الموقف باتجاه إصدار بيان شديد اللهجة من قبل وزارة الخارجية الإيرانية تجاه المغرب على موقفها من الأزمة البحرينية، وأبدت إيران انزعاجها من الموقف المغربي المتضامن مع البحرين، بل وأرسلت موظفا في الخارجية الإيرانية بدرجة قليلة الى السفارة المغربية لبيان موقفها، والذي وجدت فيه المغرب استهدافا سياسيا تجاهها، واستدعت الخارجية الإيرانية محمد بوظريف القائم بأعمال السفارة المغربية لدى إيران لتبلغه احتجاجها الرسمي على الموقف المغربي، بالمقابل استدعت الخارجية المغربية وحيد احمدي السفير الإيراني لديها وطالبته بتقديم توضيح حول

البيان الإيراني الذي خص المغرب دون بقية الدول العربية والإسلامية التي أعربت أيضا عن موقفها الرافض لتصريح ناطق نوري، وبعد ان كانت أزمة إيرانية- بحرينية أمست أزمة إيرانية- مغربية، بعد ان عمدت المغرب الى استدعاء محمد بوظريف القائم بأعمالها للتشاور [٢٢].

وقد أوضح المغرب وعن طريق بيان وزارة الخارجية الذي أعلن فيه قطع العلاقات مع إيران، أن أعمال وتصرفات السفارة الإيرانية يعد تجاوزا للأعراف الدبلوماسية وخرقا لها، كونها تساعد في زعزعة امن واستقرار المملكة المغربية، وتسهم في شق وحدة الصف المغربي، وان إيران حاولت وعن طريق هذه الجمعيات زعزعة النظام السياسي ومحاولة الإطاحة بالنظام الملكي المغربي، وان عدداً من هذه الجمعيات تلقت دعما ماليا من اجل ذلك، ومما جاء في البيان الصادر عن وزارة الخارجية المغربية يوم ٢٠٠٩/٣/٦ "ان المملكة المغربية قامت في ٢٥ شباط/فبراير الماضي باستدعاء القائم بالأعمال بالنيابة بسفارتها في طهران للتشاور لمدة أسبوع...وان المملكة طلبت توضيحات من السلطات الإيرانية التي سمحت لنفسها بالتعامل بطرقة منفردة وغير ودية، ونشر بيان تضمن تعبيرات غير مقبولة في حق المغرب، اثر تضامنه مع مملكة البحرين، على غرار العديد من الدول ،بشأن رفض المساس بسيادة هذا البلد ووحدته الترابية...ان هذا الموقف المرفوض والموجه حصرا ضد المغرب انما يضاف الى نشاطات ثابتة للسلطات الإيرانية، وبخاصة من طرف البعثة الدبلوماسية بالرباط، تستهدف الإساءة للمقومات الدينية الجوهرية للمملكة، والمس بالهوية الراسخة للشعب المغربي ووحدة عقيدته... ان هذه الأعمال المدعومة تعد تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للمملكة، وتعارض قواعد وأخلاقيات العمل الدبلوماسي.... ولجميع هذه الاعتبارات، فان المملكة المغربية قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية ابتداءً من اليوم مع جهورية إيران الإسلامية" [٢٣].

إنّ المتابع لمسار العلاقات بين البلدين وسبب قطعها على خلفية الأزمة مع البحرين لا يجد فيه مبررا كافيا لان يكون عاملا مباشرا وسببا قاطعا لإنهاء

العلاقات بينها، وإنما هناك أسباب أخرى تقف وراء قطع العلاقات بين الدولتين، وبحسب ما ذكرته المصادر ان الأزمة البحرينية لم تكن سوى القشة التي قصمت ظهر العلاقات بين البلدين في إشارة الى الأزمة الأخيرة والتي كانت عاملا وسببا إضافيا إلى جانب جملة من الأسباب التي أوصلت علاقات البلدين الى ما هو عليه، ومن تلك الأسباب تدخل إيران في شؤون المغرب الداخلية عن طريق محاولات نشر الفكر السياسي والمذهبي الذي تتبناه إيران، فضلا عن دعم عدد من الأحزاب المغربية ذات التوجهات الإسلامية، وخاصة في مرحلة الانفتاح السياسي الذي تبناه ملك المغرب محمد السادس، وقد تشكلت عدة جمعيات ومنظمات بدعم إيراني منها جمعية البديل الحضاري عام ١٩٩٥،وجمعية الغدير في مدينة مكناس وجمعيتي طنجة والانبعاث في شمال المغرب والعدل والإحسان[٢٤].

ولا يمكن استبعاد العامل الدولي ومنها دور الولايات المتحدة الأمريكية وضغوطها على المغرب في هذا الاتجاه خدمة لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة وكورقة ضغط على إيران فيما يخص البرنامج النووي الإيراني والقضايا الإقليمية والدولية الأخرى، وقد أكدت عدد من وثائق ويكيليكس تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع المغرب فيما يخص محاربة الإرهاب، وتحريض المغرب ضد إيران والتهديد والتخويف بمستقبل سباق تسلح في المنطقة اذا ما امتلكت إيران السلاح النووي، وهو ما سيدفع بعدد من دول المنطقة للسير حذوها، وبالتالي سينعكس الامر سلبيا على الأمن القومي المغربي، وهذا ما يفسر قيام عمر هلال الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية المغربية بإصدار تصريح أعرب فيه عن رفض المغرب لقيام إيران بتطوير قدراتها النووية، ودعا المجتمع الدولي الى ضرورة إقناع إيران بالتخلي عن برامجها النووية عن طريق المفاوضات الدولية وكل الوسائل الممكنة ضمن إطار القانون الدولي[٢٥]. وهناك من يشير الى دور المملكة العربية السعودية في دفع الملك محمد السادس باتجاه قطع العلاقات بإيران نظرا لحجم المصالح المشتركة

بين البلدين، ومقدار المساعدات التي تقدمها السعودية الى المغرب وخاصة الإمدادات النفطية.

فضلا عن ان العلاقات الجزائرية– الإيرانية كانت إبان تلك المدة قد أخذت بالانفتاح والتحسن وشهدت تطورا مهما وتعاونا ولاسيما في الجانب العسكري، وهذا ما كانت ترى فيه المغرب انه يضر بالمصالح المغربية في المنطقة . وأشارت مصادر أخرى الى قضية الصحراء الغربية واستمرار دعم إيران لجبهة البوليساريو وعدم تجميد اعترافها بها. وهناك من ساق عدم استفادة المغرب من علاقاتها مع إيران،وان قطعها لا يضر بمصالح المغرب وليس هناك ما تخسره من قطعها بل من الممكن ان تحظى بدعم اكبر من قبل الدول التي لها نفوذ في منطقة المغرب العربي كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ردت الخارجية الإيرانية وعلى لسان حسن قشقاوي المتحدث الرسمي باسمها ان التصريح حول البحرين أسئ فهمه وتفسيره، وان الخلاف الذي نشأ مع البحرين بسبب هذا التصريح انتهى. وعبرت إيران عن أسفها لقرار المغرب قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، مؤكدة انه لا يخدم وحدة العالم الإسلامي والقضية الفلسطينية، التي تعمل من اجلهما إيران منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩،والسعي من اجل منع أي فتنة تقع بين المسلمين، وموضحة ان الأسباب التي ساقتها المغرب لقطع علاقاتها مع إيران لا أساس لها من الصحة[٢٦].

على الرغم من حدوث القطيعة السياسية بين البلدين والتي استمرت ما يقرب خمس سنوات، فان إيران حرصت على السعي نحو إيجاد السبل وخلق الأجواء التي من شانها إعادة العلاقات الثنائية بين الدولتين، من هذا المنطلق عبر الرئيس محمود احمدي نجاد لمحمد اليازغي وزير الدولة المغربي وكان ممثلا عن الملك محمد السادس في القمة الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية والتي عقدت في مدينة اسطنبول في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٩ اي بعد عدة أشهر من قطع العلاقات، عن مودة وحب الشعب الإيراني للشعب المغربي، وقال نجاد لليازغي نحن نحبكم

ورد عليه الأخير ونحن نحبكم ايضا، لكنكم وجهتم الأهانة لنا باستدعاء القائم بالأعمال المغربي في إيران وحده دون بقية الدول التي عبرت عن نفس الموقف وهذا ليس من العدالة، وقال نجاد لليازغي ما العمل؟ فرد عليه الأخير الأمر بين يديكم ونحن نريد رد الاعتبار، لكن هذا الموقف الإيراني لم يسعف علاقات البلدين واستمرت القطيعة بينهما[٢٧].

المبحث الرابع: العلاقات الإيرانية–المغربية في عهد الرئيس حسن روحاني ٢٠١٣– :

شهدت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني انفتاحا جديدا بعد ان تحسنت العلاقات الإيرانية – الغربية، والنتائج التي ترتبت عليها من تحسن العلاقات الإيرانية مع الغرب، والاتفاق النووي الذي تم بين إيران والدول الكبرى، وكذلك انفتاح وتحسن العلاقات مع دول الخليج العربية وتحديدا السعودية، لم تجد إيران بدا من السعي نحو التقارب مع المغرب والعمل من اجل استئناف العلاقات، فبدأ ذلك عن طريق اللقاءات الرسمية على هامش عدد من الاجتماعات الدولية، ومنها حضور يوسف العمراني وزير الدولة المغربي وعلى رأس وفد رفيع المستوى اجتماعاً لحركة عدم الانحياز في طهران عام ٢٠١٢،فضلا عن لقاء عبدالاله كيران رئيس الحكومة المغربية محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيرانية على هامش اجتماع مؤتمر القمة الإسلامية في القاهرة عام ٢٠١٣، فضلا عن حضور حامد رضا دهقاني سفير إيران لدى منظمة التعاون الإسلامي اجتماع لجنة القدس في مدينة مراكش المغربية مطلع عام ٢٠١٤ بعد دعوة وجهتها المغرب الى إيران، وأفصح دهقاني عن حرص الرئيس حسن روحاني ورغبة بلاده لاستئناف العلاقات مع المغرب، عندما التقى بكل من صلاح الدين مزوار وزير الخارجية المغربي ويوسف العمراني وزير الدولة للشؤون الخارجية المغربية، وأعربت الأوساط الرسمية المغربية عن ترحيبها بالخطوة الإيرانية هذه، وقد أعلن أمير حسين عبد اللهيان

مساعد وزير الخارجية الإيراني عن توصل الجانبين الإيراني والمغربي لاستئناف علاقات البلدين في المستقبل القريب[٢٨] .ولعل الاتصال الهاتفي الذي جرى بين محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني ونظيره المغربي صلاح الدين مزوار في شباط/فبراير عام ٢٠١٤ يوضح التقدم والانفراج في علاقات البلدين[٢٩].

وصرح امير حسين عبد اللهيان نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية إن إيران والمغرب اتفقتا على استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد تجميد لمدة أربع سنوات، وقال عبد اللهيان ان البلدين يعتزمان إعادة فتح سفارتيهما في الرباط وطهران في المستقبل القريب، وأشار الى أهمية استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، وجاء القرار في أعقاب محادثات بين وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ونظيره المغربي صلاح الدين مزوار، خلال محادثة هاتفية جرت مؤخراً[٣٠].وبعدها جرى لقاء بين شقيق الملك محمد السادس الأمير رشيد وعلي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني في تونس بمناسبة إقرار الدستور التونسي الجديد، وقد عبر الامير رشيد عن رغبة المملكة المغربية في تجاوز العقبات التي تعترض علاقات البلدين والعمل من اجل تطويرها[٣١].

وبدأت ملامح عودة العلاقات بين البلدين عن طريق إرسال الملك محمد السادس في شهر شباط /فبراير عام ٢٠١٥، برقية تهنئة للرئيس الإيراني حسن روحاني، بمناسبة قيام الثورة الإيرانية أعرب فيها عن حرصه للعمل سوياً لتطوير العلاقات بين البلدين وبما يخدم مصالحهما المشتركة[٣٢] ومشاركة مصطفى الخلفي وزير الاتصال والناطق باسم الحكومة المغربية في الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام في طهران،وفق هذه المعطيات اتفق الجانبان على استئناف العلاقات بينهما حيث أعربت الحكومة الإيرانية عن رغبتها بتعيين سفيرًا جديدًا لها في المغرب. وعين الرئيس حسن روحاني محمد تقي مؤيد سفيرا لإيران في المغرب حسب ما أوردته وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، ومن المفيد الإشارة إلى أن مؤيد قد

تم ترشيحه من قبل وزير الخارجية محمد جواد ظريف، وأصبح استئناف العلاقات الرسمية بين البلدين مسالة وقت لا أكثر، وجرت محادثة هاتفية بين وزيري خارجية البلدين، حيث اتفقا على الشروط العامة لاستئناف العلاقات الثنائية وترك التفاصيل الى وقت لاحق، فيما رشحت المغرب حسن حامي سفيرا لها في إيران، واستقبل محمد السادس محمد تقي مؤيد السفير الإيراني الجديد لدى المملكة في شهر حزيران/يونيو عام ٢٠١٥ [٣٣].

في ظل أجواء الانفتاح والانفراج في علاقات البلدين، وبعد أيام قليلة من استقبال العاهل المغربي للسفير الإيراني محمد تقي مؤيد الذي قدم أوراق اعتماده للعاهل المغربي في شهر حزيران عام ٢٠١٥[٣٤]،نشرت قناة فارس الإيرانية والمقربة من الحرس الثوري في ٢٠١٥/٦/٢٣ تقريرا للكاتب عبدالله عبادي اتهم فيه المغرب بأنه أسير للسياسات الإسرائيلية في المنطقة، وهاجم فيه سياسات المملكة المغربية في معالجة الملفات والقضايا السياسية. وبعد نشر المقال بأسبوع وخلال مؤتمر صحافي عقده مصطفى الخلفي وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية صرّح قائلا : "الإساءة للمغرب مرفوضة ومدانة وغير مقبولة مبرزا أن "المغرب بلد حر لا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو مستقل، يمارس سيادته وفقا للمقتضيات الدستورية، وستتم دراسة الحالة المرتبطة بنشر المقال بهذا العنوان، ودراسة قضاياها المرتبطة بها، وسنعلن عن أي جديد يتعلق بها"[٣٥].

وفي خضم هذه التطورات استدعت المغرب الجمعة ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٥ القائم بأعمال السفارة الإيرانية بالرباط بدل السفير المعتمد محمد تقي مؤيد الذي كان متواجدا خارج المغرب حينها، وقدمت السيدة مباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون مذكرة احتجاج له، وأبلغته انزعاج بلادها من التقرير الذي نشرته قناة فارس والذي اتهم فيه المغرب بعلاقاته مع اسرائيل، وأعربت بوعيدة عن رفض بلادها المطلق لهذا التقرير الذي اعتبرته مغرضا

ومسيئا لصورة المغرب وينم عن نية غير سليمة ومبيتة ومقصودة للإساءة إلى المغرب. ومما جاء في نص مذكرة الاحتجاج التي سلمتها المغرب للقائم بالأعمال السفارة الإيرانية بالرباط "استياء المملكة المغربية لهذا الأسلوب غير المسؤول الذي يقوض جهود البلدين الرامية إلى إعادة بناء الثقة، مشيرة إلى أنه بقدر تمسك المملكة بإقامة علاقات مع إيران على أسس قوية مبنية على الثقة والاحترام المتبادل بقدر ما ترفض أي استفزاز أو إساءة لصورتها وسمعتها. وطالبت بوعيدة الحكومة الإيرانية "بتقديم التوضيحات الضرورية واتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء هذا العمل المسيء للعلاقات بين البلدين"[٣٦].

عدت وزارة الخارجية المغربية نشر التقرير بأنه أسلوب غير مسؤول يقوّض جهود البلدين الرامية إلى إعادة بناء الثقة، مشددة على أنه "بقدر تمسك المملكة بإقامة علاقات مع إيران على أسس قوية مبنية على الثقة والاحترام المتبادل بقدر ما ترفض أي استفزاز أو إساءة لصورتها وسمعتها"، وأكّد مصطفى الخلفي المتحدث الرسمي باسم الحكومة المغربية "أن الإساءة لبلاده مهما كانت نواياها وخلفياتها، فإنها تبقى مرفوضة وغير مقبولة، ولا يمكن إلا إدانتها". وقد أجهض نشر المقال جهود المغرب في استئناف العلاقات وخطوات تعيين سفيره لدى إيران، وهدد بعودة علاقات البلدين الى نقطة الصفر، وقرر تأجيل تعيين سفيره إلى وقت آخر غير معلوم بعد أن كانت التحضيرات تجري في الآونة الأخيرة، للإعلان عن اسم السفير الذي سيمثل المملكة في العاصمة طهران[٣٧].

من جهتها أعربت مرضية أفخم المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الإيرانية عن حسن نية بلادها تجاه المغرب، وفي محاولة منها لتخيف الأزمة صرحت في لقاء صحافي عقد يوم ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٥ قائلة: أن سياسية إيران تهدف إلى إقامة علاقات أخوية مع جميع الدول الإسلامية ومن بينها المغرب، وان العلاقات المغربية الإيرانية تدخل في سياق سياسة توسيع التعاون في جميع المجالات مشيرة

إلى إعادة افتتاح السفارة المغربية في طهران، وتسمية السفير الإيراني لدى المغرب، وأن إيران عازمة على التعاون مع منطقة شمال إفريقيا والمغرب على أساس مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية[٣٨] ان المسؤولين في طهران لم يعلقوا على التقرير الذي أساء العلاقات بين البلدين وإنما اكتفوا بالقول ان المقال قد أسئ فهمه وابدوا رغبتهم في إعادة العلاقات الى وضعها الطبيعي،

وعلى الرغم مما حدث فقد عبرت إيران عن حرصها على العلاقات مع المغرب وأنها عازمة على تعزيز العلاقات الودية مع دول شمال إفريقيا وخاصة المغرب، على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة. وقالت مرضية أفخم المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإيرانية ان إعادة فتح السفارة الإيرانية في المغرب وتعيين سفير جديد يؤكدان عزم طهران على تحسين العلاقات مع الرباط في جميع المجالات، وأضافت أن إيران والمغرب يخططان لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي وتبادل الوفود التجارية. لكن المغرب تريث في مسالة استئناف العلاقات مع إيران ولم يعين أي سفير لدى طهران، وأعلن مسؤولون مغاربة أنه سيتم تسمية السفير الجديد قريباً[٣٩].

وتماشيا مع مجريات التطور الحاصل في العلاقات بين البلدين ومحاولات إعادتها، وحرصا منها على عدم تكرار تأزم وتوتر العلاقات مع طهران في المستقبل، اشترطت المغرب على إيران وقبل استئناف العلاقات بين البلدين التعهد بالالتزام بمبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب ودول الخليج العربية، والكف عن توظيف الدين لأغراض سياسية[٤٠].

تجاوزت العلاقات المغربية – الإيرانية أزمتها هذه بعد أن أبدت إيران عن رغبتها في طي صفحة الماضي والبدء بصفحة جديدة من العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد أسهمت الأزمة الأخيرة في تأخير عودة العلاقات بين البلدين حتى أواخر عام ٢٠١٦، بعد ان كان من المتوقع عودتها مطلع عام ٢٠١٥. وقد بادر العاهل المغربي محمد

السادس بدفع هذه العلاقات نحو الانفراج الفعلي بعد ان رشح عدد من السفراء لتمثيل بلاده لدى عدد من الدول وكان من بينهم حسن حامي سفيرا للمغرب لدى إيران(٤١).

تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمغرب بالكامل وبشكل رسمي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٦، عندما قدم حسن حامي سفير المغرب لدى إيران أوراق اعتماده إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني، ويمثل تعيين المغرب لسفير في إيران حقبة جديدة في العلاقات الثنائية بعد أن قطعت الرباط العلاقات مع إيران عام٢٠٠٩، وكان هذا الحدث تتويجا لإعادة تأسيس العلاقات تدريجيا من قبل إيران قبل ذلك بسنتين عندما عينت محمد تقي مؤيد سفيرا جديدا لها في المغرب مطلع عام ٢٠١٥.

إن السبب الرئيس لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين هو تغيير الإدارة في إيران، فقد سعى الرئيس حسن روحاني الذي تولى الرئاسة عام ٢٠١٣ إلى تقوية العلاقات التي توترت من قبل سلفه محمود أحمدي نجاد، وأن إيران لديها مصالح اقتصادية وسياسية مع العديد من دول العالم، وخاصة في قطاع السيارات، وتنظر إيران إلى المغرب كمدخل مثالي إلى الأسواق الأفريقية وأمريكا اللاتينية، على أمل أن يؤدي تزايد التجارة مع هذه المناطق إلى دعم طموحات إيران النووية، وتشمل مجالات التعاون المحتمل السياحة والزراعة والفوسفات والسيارات ومصايد الأسماك والطاقة.

على الرغم من استئناف العلاقات بين البلدين فان العلاقة بينهما تبقى هشة ومعرّضة للازمات، وان العلاقات الدبلوماسية المتجددة مع إيران تعتمد على توقف إيران عن توظيف البعد الديني في علاقاتها السياسية مع المملكة، ومن غير المرجح أن يتحمل المغرب مثل هذه السياسات، ومع ذلك يبدو أن كلا البلدين ملتزمان بحماية العلاقات وتوسيعها. ويتضح ذلك في التزام إيران بحقيقة أنها تغاضت إلى حد كبير عن مشاركة المغرب في التحالف الذي تقوده السعودية في

اليمن في قتال الحوثيين المتحالفين مع طهران. قد تكون إيران على استعداد لتجاهل مشاركة المغرب، على ان تبقى هذه المشاركة محدودة وغير واسعة من أجل تحقيق بعض أهدافها الاقتصادية المذكورة أعلاه. وبالمقابل فإن إيران هي واحدة من أكبر مستهلكات الفوسفات المغربي، وهو أهم صادرات البلاد، وبالتالي فإن المغرب لديه حوافز للحفاظ على العلاقة، على الرغم من أنه من غير المرجح أن تسمح العلاقات مع المملكة العربية السعودية بتعزيزها لدرجة تؤثر على علاقاتها مع المغرب(٤٢).

كان من المؤمل ان تسير العلاقات بين البلدين وفق المنظور السابق، لكن انطبق عليها البيت الشعري الذي يقول: ليس كل ما يتمناه المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، ونحن نقول جرت الرياح بما لا تتمناه إيران والمغرب، فلم يمض على عودة العلاقات الإيرانية – المغربية أكثر من عام ونصف حتى عصفت بها رياح القطيعة السياسية من جديد، فبالكاد تجاوزت هذه العلاقات مرحلة القطيعة السياسية بعد عام ٢٠١٦، ولم تصل مرحلة ما يمكن وصفه بأنها قد تعافت ووصلت مرحلة بر الأمان حتى انتكست من جديد. فقد أعلن المغرب عن قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران مرة أخرى يوم الثلاثاء ٢٠١٨/٥/١، وقام بطرد السفير الإيراني من العاصمة الرباط وغلق السفارة المغربية في طهران، واتهمت المغرب إيران بدعم جبهة البوليساريو، عن طريق قيام عدد من دبلوماسيي السفارة الإيرانية في المغرب بالاتصال و التنسيق بين جبهة البوليساريو وحزب الله اللبناني، وان إيران تدعم الجبهة عن طريق تدريب عدد من الخبراء والعسكريين المنتمين لها بواسطة حزب الله ،وأكدت المغرب ان قرارها هذا بني على أدلة قاطعة تثبت قيام إيران بالتدخل بالشؤون الداخلية المغربية وبما يؤثر سلبا على أمنها واستقرارها، واتهم ناصر بو ريطة وزير الخارجية المغربي في تصريح له إيران وعن طريق مدربين تابعين الى حزب الله اللبناني بتدريب عدد من قادة جبهة البوليساريو في مدينة

تندوف الجزائرية على أسلحة وصواريخ ارض جو مضادة للطائرات، والعمل من اجل زعزعة امن واستقرار منطقة الصحراء الغربية(٤٣).

نفت السفارة الإيرانية في الجزائر الاتهامات التي وجهها المغرب الى إيران بدعم جبهة البوليساريو، ووفقا لوكالة الأنباء الإيرانية ان السفارة أكدت نفيها القاطع للادعاءات المغربية عن علاقة السفارة بجبهة البوليساريو، مؤكدة على دورها في ممارسة دورها الدبلوماسي والطبيعي في توطيد وتعميق العلاقات بين البلدين(٤٤).

ونفى حزب الله هو الاخر الاتهامات الموجهة اليه من المغرب وقال إنها تأتي للضغط على جبهة البوليساريو ومحاولة اتهامها بالإرهاب، في هذا الوقت الذي ستعرض فيه قضية الصحراء الغربية على مجلس الأمن الدولي، ولم يستبعد حزب الله وجود ضغوطات من قبل عدد من دول الخليج العربية وبالتحديد السعودية والبحرين على المغرب بحكم العلاقات الوثيقة بينهما،بالتزامن مع تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق الذي وقعته الدول الكبرى مع إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي(٤٥).

من جانبها نفت جبهة البوليساريو تلقيها أي دعم عسكري من إيران وغيرها من الدول الأجنبية، وتحدت الجبهة الحكومة المغربية تقديم دليل واحد على ذلك، وقال أبي بشراي البشير ممثل الجبهة في فرنسا، وعبر تصريحات له نقلتها وكالة الأنباء الصحراوية،" إن الجيش الشعبي للبوليساريو يخوض حربه التحريرية الوطنية بالاعتماد بشكل حصري على الإنسان والكادر الصحراوي فقط، مؤكداً أنه لم يُسجل طيلة فترة الكفاح المسلح ضد الاحتلال المغربي، وجود عسكري تابع لأية جهة أجنبية".

وقد ترتب على قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عودة حسن حامي السفير المغربي الى بلاده ومغادرة محمد تقي مؤيد الأراضي المغربية،على ان يتولى موظفو سفارة البلدين ومن هم بالدرجة الأدنى وظيفيا القيام بإنهاء الإجراءات النهائية لإصدار تأشيرات السفر لمواطني كلا البلدين، مع السماح باستمرار سفر المواطنين

بين البلدين لأنه من الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وقرار قطع العلاقات لا يؤثر على حرية السفر بين البلدين.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين البلدين وبعد استئنافها نهاية عام ٢٠١٦ لم تشهد تطورا يستحق الذكر في أي مجال سواء كان سياسيا او اقتصاديا او ثقافيا، باستثناء قيام عبدالواحد الأنصاري نائب رئيس مجلس النواب المغربي بزيارة ايران في ٢٠١٨/١/١٧ وبحثه مع المسؤولين الإيرانيين سبل تطوير العلاقات وكيفية تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات[٤٦].

ولعل الأسباب التي ذكرناها سابقا والتي كانت سببا في قطع العلاقات بين البلدين عام ٢٠٠٩،تعود من جديد لتسهم في قطع العلاقات مرة أخرى عام ٢٠١٨،وفي مقدمتها تدخل إيران في شؤون المغرب الداخلية ومحاولة توظيف الجانب الديني والمذهبي لأغراض سياسية، ودعمها للبوليساريو للانفصال عن المغرب ومحاولة إبعاد الأخير عن محيطه العربي، وكذلك تأييد المغرب للتحالف العربي في حرب اليمن ودعمها له، فضلا عن نمو وتطور العلاقات المغربية – الخليجية بشكل ملحوظ مما ينعكس سلبا على علاقات المغرب مع إيران لاسيما وان دول الخليج العربية تتهم إيران دائما بمحاولة مد نفوذها خارج حدودها وتتدخل في شؤون الدول العربية، بناء عليه أيدت كل من السعودية والإمارات والبحرين والكويت قرار المغرب قطع علاقاته مع إيران وأعربت عن دعمها له، فضلا عن تطور علاقات إيران بالجزائر وهذا ما يعكسه ازدياد الزيارات الثنائية المتبادلة لمسؤولي البلدين، في وقت تشهد العلاقات بين المغرب والجزائر توترا متصاعدا نتيجة اتهام المغرب للجزائر بدعم جبهة البوليساريو واعترافها بها ممثلا للشعب في إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه بين البلدين، ودعمها من اجل إقامة الدولة الصحراوية او ما يعرف بجمهورية الصحراء الغربية، وتتهم المغرب كلاً من إيران والجزائر في ضوء تطور علاقاتهما بالعمل من اجل محاصرة المغرب وتهديد أمنه

واستقراره، وهذه دوافع وأسباب أسهمت بشكل مباشر او غير مباشر في قطع العلاقات المغربية – الإيرانية من جديد(٤٧).

الخاتمة

كانت ومازالت العلاقات الإيرانية– المغربية تعاني من حالة عدم الاستقرار وفقدان الثقة بين الطرفين ،حالها حال معظم علاقات الدول العربية مع إيران، ولعل التوتر المستمر في علاقات البلدين وقطع العلاقات الدبلوماسية بين مدة وأخرى خير دليل على حالة عدم استقرار هذه العلاقات، وعدم فاعليتها بالأساس. وعلى الرغم من عودة هذه العلاقات واستئنافها لكن سرعان ما تشهد حالة من التوتر والاتهام المتبادل ولاسيما من قبل المغرب لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية المغربية مما ينعكس سلبا عليها وينتهي بها المطاف بالعودة الى المربع الأول.

لقد مرت العلاقات المغربية – الإيرانية بعدة حقب زمنية تباينت فيه بين التحسن والاستقرار والتوتر والانقطاع، فمن مرحلة التفاعل والانفتاح التي شهدتها علاقات البلدين إبان العهد الملكي في إيران قبل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩،والتعاون في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية وبناء العلاقات الشخصية بين الملك الحسن الثاني والشاه محمد رضا بهلوي وصولا الى استضافة المغرب للشاه بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.انتقلت هذه العلاقات الى مرحلة القطيعة السياسية نتيجة مواقف المغرب الداعمة للشاه وعدم تسليمها له، فضلا عن اعتراف إيران بجبهة البوليساريو، وتأييد العراق في حربه ضد إيران، واستمر انقطاع العلاقات بين البلدين حتى عام ١٩٩١،لتبدأ مرحلة جديدة قائمة على الانفتاح وتوثيق العلاقات مع الدول بعد تولي علي اكبر هاشمي رافسنجاني الرئاسة في إيران عام ١٩٨٩، على خلفية المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، ووفقا لهذه التطورات وفي ضوء سياسة الانفتاح وتحسين علاقات إيران الإقليمية والدولية تم استئناف العلاقات الإيرانية – المغربية عام ١٩٩١،وبدأت تشهد حالة من الاستقرار مع مرور الوقت

بعد ان تم تجاوز أسباب الخلاف بين البلدين وفي مقدمتها تجميد إيران علاقاتها مع جبهة البوليساريو، ودعوتها لحل المشكلة عن طرق الأمم المتحدة. استمرت بعدها حالة الاستقرار والتفاهم بين البلدين، وشهدت مدة حكم الرئيس محمد خاتمي ١٩٩٧-٢٠٠٥،حالة من تطور العلاقات في مختلف المجالات بعد انتهاجه لسياسة دعم وتعزيز العلاقات مع الدول العربية وانفتاحه تجاهها، وقيامه بزيارة العديد منها، وتوثقت علاقات إيران مع المغرب في عهده بشكل متميز، لكن سرعان ما عادت هذه العلاقات لتشهد حالة من التراجع ثم التوتر في عهد الرئيس محمود احمدي نجاد ٢٠٠٥-٢٠١٣،كونه اتصف بالتشدد وتبنى سياسة متوافقة مع رؤية المحافظين المتشددين داخل إيران، وهذا أدى بدوره ولأسباب عدة إلى أن تصطدم إيران بالمغرب ويقطع الأخير علاقاته بها عام ٢٠٠٩، وهكذا بقيت العلاقات بينهما مقطوعة حتى نهاية عام ٢٠١٦،ليشهد استئنافها من جديد في عهد الرئيس حسن روحاني بعد ان تم معالجة عوامل وأسباب توتر وقطع علاقات البلدين.

لم يكتب لعودة علاقات البلدين الاستمرار كثيرا اذ سرعان ما دب الخلاف بينهما من جديد على خلفية اتهام المغرب لإيران بدعم جبهة البوليساريو عسكريا، فضلا عن أسباب أخرى ساقها المغرب في إعلانه عن قطع علاقاتها مع إيران يوم الثلاثاء الأول من أيار/مايو عام ٢٠١٨. وهكذا لم تدم علاقات البلدين أكثر من عام ونصف لتعود الى أدراج القطيعة السياسية، لتؤكد حالة اللااستقرار الذي خيم على علاقات البلدين، وتوافر عامل عدم الثقة الي حكم علاقاتهما الثنائية منذ عام ١٩٧٩، والحكم بصعوبة عودتها مرة أخرى وإمكانية الحفاظ على ديمومتها.

الهوامش والمصادر

١ - عبد العلي حامي الدين ، (العلاقات المغربية-الإيرانية بين القطيعة والانفتاح :عوامل التقارب وآفاق المستقبل)، في مجموعة باحثين ، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة ،ط ١، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،٢٠١٢) ص ٢١٦.

٢ - فيصل عباس شلال المهداوي ،(العلاقات المغربية - الإيرانية للفترة ١٩٥٦-٢٠١٤)،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والإقليمية،(الجامعة المستنصرية - بغداد)،العدد ٤٩، ٢٠١٥ ،ص ٩٩.

٣ - في خضم الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي طرحت فرنسا فكرة تأسيس هذا التجمع للتخفيف من الكاهل الذي وقع على عاتقها ابان الحرب الباردة، والقيام بعدد من العمليات العسكرية والأمنية في القارة الإفريقية لتامين مصالحها والمصالح الغربية وحلفائهم، وقد أيدت كل من المغرب وإيران والسعودية هذا التجمع، وفقا لهذا الاتفاق تولت فرنسا توفير الدعم الفني والتكنولوجي والمعدات، فيما تحملت السعودية التمويل المالي ،اما المغرب فكان عليها دعم الاتفاق بتوفير وحدات عسكرية خاصة، وساهمت إيران بالتخطيط والعم المالي ايضا، ووقع هذا الاتفاق رؤساء أجهزة الاستخبارات وهم كل من الكسندر ديمارنش عن الجانب الفرنسي واحمد الدليمي عن الجانب المغربي ونعمة الله ناصري عن الجانب الإيراني وكمال ادهم عن الجانب السعودي، ونفذ هذا الفريق عدد من العمليات في أفريقيا. (ما حقيقة نادي السفاري ألاستخباراتي؟):
http://www.an-nour.com/index.php

٤ - حامي الدين ، المصدر السابق، ص ٢١٨.

٥ - محمد مسكور،(العلاقات المغربية - الإيرانية من التوافق إلى القطيعة):
https://www.hespress.com/writers/283292.html

٦ - عبدالفتاح نعوم ،(السياسة الخارجية المغربية :إيران أنموذجاً)،مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية،العدد ١٥٠، ٢٠١٥، ص ١٣٠.

٧ - جبهة البوليساريو: وتعرف ايضا باسم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ،تاسست في ١٠ ايار/مايو عام ١٩٧٣ من قبل مصطفى السيد الولي، وابان

انعقاد المؤتمر الثاني للجبهة بين ٢٥-١٩٧٤/٨/٣١ والذي عقد تحت شعار حرب التحرير تضمنها الجماهير، تقرر العمل بالكفاح المسلح ضد القوات الاسبانية من اجل استقلال الصحراء الغربية التام، واستمرت الجبهة ممثلة للصحراء الغربية حتى بعد اتفاقية مدريد عام ١٩٧٥،وكانت البداية لمشكلة الصحراء الغربية على المستوى المحلي المغربي – الصحراوي، وبداية التدخل الإقليمي الجزائري والموريتاني والليبي وحتى الدولي. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي داهش، مشكلة الصحراء الغربية من معاهدة مدريد ١٩٧٥ الى مفاوضات نيويورك ٢٠٠٨،سلسلة شؤون إقليمية (٢١)،(مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،٢٠٠٨)، ص ص ١٠-١١.

٨ - يقع إقليم الصحراء الغربية أقصى جنوب المغرب ويطل على المحيط الأطلسي ، وتحد الجزائر من جهة الجنوبي الغربي، وموريتانيا من جهة الشمال والشمال الشرقي، وهي امتداد طبيعي وجغرافي وتاريخي واجتماعي وديني واقتصادي وسياسي مع المغرب، ومنذ استقلال المغرب بدا يطالب باسترجاع الصحراء الغربية من اسبانيا باعتبارها جزء من الأراضي المغربية، وقدم الحجج والمستندات التي تؤيد وتؤكد ذلك، وكانت معاهدة مدريد عام ١٩٧٥ مع كل من المغرب وموريتانيا، وكانت بداية لمشكلة الصحراء الغربية، بعد ما تضمنت المعاهدة تسليم الصحراء الغربية لكل من المغرب وموريتانيا، وألغت دور الجزائر، وأخرجت جبهة البوليساريو دون أي مكسب. للمزيد من التفاصيل حول مشكلة الصحراء الغربية ينظر داهش، المصدر السابق.

٩ - الحسين الزاوي،(المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافية السياسية) في مجموعة باحثين، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة ، ص١٩٨.

١٠ - حامي الدين ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٠-٢٢١.

١١ - الزاوي، المصدر السابق ، ص ١٩٥.

١٢ - حامي الدين ، المصدر السابق، ص ٢٢١.

١٣ - المهداوي، المصدر السابق، ص ١٠٢.

١٤ - المصدر نفسه ، ص ١٠٣.

١٥ -حامي الدين، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

١٦ - المهداوي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٣-١٠٤ ؛نعوم، المصدر السابق، ص ص ١٣١-١٣٢.

١٧- حامي الدين، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

١٨- المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ؛الطاهر عمارة الادغم ،(العلاقات المغربية – الايرانية عرض وتحليل)، في: مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

١٩ – حامي الدين، المصدر السابق ، ص ٢٢٣.

٢٠ – المهداوي ،المصدر السابق، ص ص ١٠٤ -١٠٥.

٢١ - المصدر نفسه ، ص ١٠٦ – ١٠٧.

٢٢ – الزاوي ،المصدر السابق ، ص ص ١٩٩-٢٠٠؛المهداوي ، المصدر السابق، ص ص ١٠٨-١٠٩.

٢٣ – حامي الدين ، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

٢٤ المهداوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٩؛مسكور،المصدر السابق.

٢٥ حامي الدين ، المصدر السابق، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

٢٦ - المصدر نفسه ، ص ص ٢٢٦- ٢٢٨.

٢٧ - أحمد برطيع ، العلاقات المغربية الإيرانية تتجاوز أزماتها الدبلوماسية والمملكة تعين دبلوماسيا قريبا من طهران سفيرا لها وانتهاء حوالي عقد من القطيعة من البلدين:
https://d5nxst8fruw4z.cloudfront.net/atrk.gif?account

٢٨ – المهداوي، المصدر السابق ، ص ص ١١٠-١١١؛ كمال قصير، إيران والمغرب : ترميم العلاقة في مناخ دولي متغير:
www. Al Jazeera Center for Studies2.html

- Iran, Morocco to resume diplomatic ties, says Tehran:
http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2014/02/06/Iran-Morocco-to-resume-diplomatic-ties-says-Tehran.html

٢٩ – مسكور، المصدر السابق ؛

- Morocco and Iran rekindle relationship:
https://www.alaraby.co.uk/english/politics/2015/1/6/morocco-and-iran-rekindle-relationship

30- Iran, Morocco to reopen embassies in Rabat, Tehran:
https://theiranproject.com/blog/2014/02/06/iran-morocco-to-reopen-embassies-in-rabat-tehran

٣١ – كمال قصير، إيران والمغرب : ترميم العلاقة في مناخ دولي متغير:
www. Al Jazeera Center for Studies 2.html

ينظر ايضا المهداوي، المصدر السابق ، ص ص ١١٠-١١١.

٣٢ – حسن الاشرف ،المغرب وإيران: تطبيع للعلاقات تقوده المصالح:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/1/6/

33- Morocco and Iran rekindle relationship:
https://www.alaraby.co.uk/english/politics/2015/1/6/morocco-and-iran-rekindle- relationship

34- Iran seeks enhanced ties with Morocco: afkham
https://theiranproject.com/blog/2015/06/29/iran-seeks-enhanced-ties-with-morocco-afkham

٣٥– برطيع المصدر السابق

٣٦– المصدر نفسه.

٣٧ – الأشرف، المصدر السابق.

٣٨ – برطيع، المصدر السابق.

39- Iran seeks enhanced ties with Morocco: afkham:
https://theiranproject.com/blog/2015/06/29/iran-seeks-enhanced-ties-with-morocco-afkham

٤٠ – المهداوي ، المصدر السابق ، ص ١١٣.

41- Iran seeks enhanced ties with Morocco: Afkham, Op.Cit.

– برطيع ، المصدر السابق .

42-Morocco renews Iran ties—With Saudi Arabia's permission
https://theiranproject.com/blog/2017/01/19/morocco-renews-iran-ties-saudi-arabias-permission

٤٣ – محمد كريم الخاقاني، العوامل المؤثرة في العلاقات المغربية – الإيرانية : مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية:
http://mcsr.net

٤٤ – تعرف على أول تعليق إيراني على قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران:
https://www.youm7.com/story/2018/5/2

٤٥ – محمد كريم الخاقاني، العوامل المؤثرة في العلاقات المغربية – الإيرانية :مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية

٤٦ – نتائج قطع العلاقات المغربية – الإيرانية:
https://arabic.sputniknews.com/arab_world

٤٧ – محمد كريم الخاقاني، العوامل المؤثرة في العلاقات المغربية – الإيرانية :مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، المصدر السابق.